لا انه معطوف على الشرط شرط فاما كونه جوابا للشرط الاول فليس بظاهر
لانه لا يترتب عليه اذ يصير المعنى واما نرينك بعض ما نعدهم من العذاب
فانما عليك البلاغ واما كونه جوابا للشرط الثاني وهو او نتوفينك فكذلك
لانه يصير التقدير ان ما نتوفينك فانما عليك البلاغ ولا يترتب جواب
التبليغ عليه وعلى وفاته عليه السلام لان التكليف ينقطع عند الوفاة فيحتاج
الى تاويل وهو ان يقدر لكل شرط ما يناسب ان يكون جزاء مترتبا عليه
والتقدير واما نرينك بعض الذي نعدهم فذلك شافيك من اعدائك او ان
نتوفينك قبل حلوله بهم فلا لوم عليك ولا عتب قوله ننقصها حال اما
من فاعل اي او من مفعوله وقرا ننقصها بالتضعيف الضحاك عداه بالتضعيف
قوله لا معقب جملة حالية وهي لازمة والمعقب الذي يكر على الشي فيبطله قال
لبيد طلب المعقب حقه المظلوم قوله وسيعلم قرا ابن عامر والكوفيون الكفار جمع
تكسير والباقون الكافر بالافراد ذهابا الى الجنس وقرا عبد الله الكافرون جمع سلامة
قوله ومن عنده العامة على فتح ميم من وهي موصولة وفي محلها اوجه احدها
انها مجرورة المحل نسقا على لفظ الجلالة اي بالله وبمن عنده علم الكتاب كعبد الله
ابن سلام ونحوه والثاني انها في محل رفع عطفا على محل الجلالة اذ هي فاعلة
والباء زائدة فيها الثالث ان يكون مبتدا وخبره محذوف اي ومن عنده علم
الكتاب اعدل وامضى قولا وعنده علم الكتاب يجوز ان يكون الظرف
صلة وعلم فاعل به واختاره الزمخشري وتقدم تقريره وان يكون مبتدا
وما قبله الخبر والجملة صلة لمن والمراد لمن عنده علم الكتاب اما ابن سلام
او جبريل او الله تعالى قال ابن عطية ويعترض هذا القول بان فيه
عطف الصفة على الموصوف ولا يجوز وانما تعطف الصفات واعترض
الشيخ عليه بان من لا يوصف بها ولا بغيرها من الموصولات الا ما استثني
وباب عطف الصفات بعضها على بعض لا يجوز الا بشرط الاختلاف
قلت ابن عطية انما عنى الوصف المعنوي لا الصناعي واما شرط
الاختلاف فمعلوم وقرا علي وابي وابن عباس وعكرمة وابن جبير وعبد الرحمن
ابن ابي بكر والضحاك وابن ابي اسحق ومجاهد في خلق كثير ومن عنده علم الكتاب
جعلوا من حرف جر وعنده مجرورها وهذا الجار هو خبر مقدم وعلم مبتدا مؤخر
وقرا

وقرا علي ايضا والحسن وابن السميفع ومن عنده عُلم الكتاب يجعلون من
جارة وعُلم مبنيا للمفعول والكتاب رفع به وقرئ كذلك الا انه بشد
علم والضمير في عنده على هذه القراءات لله تعالى فقط وقرئ ايضا ومن
باعادة الباء الداخلة على الجلالة

سورة ابرهيم عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم قوله كتاب انزلناه اليك جوز ان يرتفع خبرا لالر
ان قلنا انها مبتدا والجملة بعده صفة ويجوز ان يكون خبر مبتدا مضمر اي هذا كتاب
وان يرتفع بالابتدا وخبره الجملة بعده وجاز الابتدا بالنكرة لانها موصوفة تقديرا
تقديره كتاب اي كتاب يعني عظيما من بين الكتب السماوية قوله لتخرج متعلق
بانزلناه وقرئ ليخرج الناس بفتح الياء وضم الراء من خرج يخرج الناس رفعا على الفاعلية
قوله باذن جوز ان يتعلق بالاخراج اي بتسهيله وتيسيره ويجوز ان يتعلق
بمحذوف على انه حال من فاعل تخرج اي ماذونا لك قوله الى صراط فيه وجهان
احدهما انه بدل من قوله الى النور باعادة العامل ولا يضر الفصل بالجار لانه من
معمولات العامل في المبدل منه والثاني انه متعلق بمحذوف على انه جواب
سوال مقدر كانه قيل الى اي نور فقيل الى صراط قوله الله الذي
قرا نافع وابن عامر برفع الجلالة والباقون ورواها الاصمعي عنه بالجر فاما
الرفع فعلى وجهين احدهما انه مبتدا خبره الموصول بعده او محذوف تقديره
الله الذي له ما في السموات وما في الارض العزيز الحميد حذف لدلالة ما تقدم والثاني
انه خبر مبتدا مضمر اي هو الله وذلك على المدح واما الجر فعلى البدل عند ابي البقا
والحوفي وابن عطية والبيان عند الزمخشري قال لانه جرى مجرى الاسما
الاعلام لغلبته على المعبود بحق كالنجم للثريا قال الشيخ وهذا التعليل لا يتم
الا ان يكون اصله الاله ثم فعل فيه ما تقدم اول هذا الموضوع وقال
الاستاد ابن عصفور لا تقدم صفة على موصوف الا حيث سمع وهو قليل
وللعرب فيه وجهان احدهما ان تتقدم الصفة بحالها وفيه اعرابان للنحويين
احدهما ان يعرب صفة متقدمة والثاني ان يجعل الموصوف بدلا من صفته
الثاني من الوجهين ان يضاف الصفة الى الموصوف فعلى هذا يجوز ان يعرب العزيز
الحميد صفة متقدمة ومن مجي تقديم الصفة قوله والمومن
العايدات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسعد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)